

الزراعة ثم الزراعة*

تحرص كثير من دول العالم على تشجيع الزراعة والمزارعين فيها، إذ يعتبرونها أمراً استراتيجياً، ويرون أن أي بلد يعتمد في غذائه على غيره مهدد بشكل يمكن أن يؤثر على استقلالته في كثير من الأمور، ولذلك فإن الدول القوية عسكرياً، واقتصادياً، وصناعياً، وسياسياً، لا تهمل هذا الجانب وتركز عليه وتدعم قطاع الزراعة بالمساعدات المختلفة، ليقف على قدميه وليكون دعماً لقوة الدولة في هذا الجانب، وتمارس بعض الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على بعض الدول لتقلل أو توقف إنتاج القمح مثلاً، لكي تظل تلك الدول محتاجة إلى القمح الأمريكي، والذي لن يقدم بالطبع هدية إلى تلك الدول بل سيكون له مقابل مادي حتى وإن كان بسيطاً في نظر البعض وقد يكون له مقابل آخر أيضاً أثنى من المال، كما كان حاصلًا في الاتحاد السوفيتي - سابقاً - حيث كان يعتمد على القمح الأمريكي، وكان هذا الاعتماد يذله في كثير من الأحيان، رغم قوته العسكرية والسياسية، كما أن قلة الإنتاج من القمح لدى بعض الدول نتيجة الضغوط الأمريكية يبقي السوق مفتوحاً للمزارعين الأمريكيين لبيع قمحهم ليس في

* نُشر هذا المقال في إحدى الصحف السعودية.

الولايات المتحدة فحسب بل في مختلف أنحاء العالم ، وهذا بالطبع يساعد على تشغيل وإعاشة الملايين من المشتغلين بالزراعة داخل الولايات المتحدة ، كما أن الحكومات الغربية عموماً حين تقدم أي مساعدة للدول المحتاجة فإنها لا تقدم مساعدات مالية ولكنها في الغالب تقدم مساعدات عينية ، وتركز بالدرجة الأولى على تقديم المساعدات من الإنتاج الزراعي لتوفر بذلك سوقاً لمزارعيها لتصريف ما لديهم من إنتاج ، ونحن نعلم أن الحرب الجمركية القائمة حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ، إنما يحركها أهداف كل مجموعة بتوفير أسواق لمنتجاتها الزراعية في المجموعة الأخرى ، حيث أن ذلك يساهم في دعم الزراعة في تلك البلدان .

ولا شك أن بلادنا - ولله الحمد - تشهد نشاطاً زراعياً ملحوظاً ، وقد شهدت في السنوات الأخيرة نوعاً جديداً من الزراعة على مستوى عالٍ ، ذلك هو الإنتاج لزراعة القمح من خلال مزارع ضخمة وحديثة تنتج كميات كبيرة من القمح ، حتى أصبحت المملكة - ولله الحمد - تصدر القمح إلى العديد من الدول خارج المملكة ، ولا شك أن تلك المزارع بالإضافة إلى المزارع الأخرى الصغيرة والعادية تُشغّل مئات الآلاف من المواطنين والعمال ، وقد كنت أتحدث في أحد المرات مع أحد المزارعين فقال لي : تخيل كم

نشغل من العمال لدينا، وتخيّل كم نشترى من المعدات والآلات الزراعية من السوق، وتخيّل كم من الورش القائمة على إصلاح تلك المعدات، وتخيّل كم من الشاحنات أو السيارات المختلفة التي نستأجرها من السوق، وتخيّل كم نستهلك من البذور والأسمدة إلى غير ذلك من القطاعات التي تعتمد علينا اقتصادياً فكل قرش يستلمه المزارع عموماً ومزارعي القمح خصوصاً يأخذ دورة كاملة في اقتصاد البلد ويحرك قطاعات زراعية وصناعية واقتصادية مختلفة وليس مردوده لمزارع القمح فقط كما يتخيل البعض.

قلت: وكم من الأفراد المشتغلين بهذا الأمر والذين سيتعرضون للبطالة - لا سمح الله - عند وقوع أي خلل في هذه المعادلة، وقد قرأت كما قرأ غيري ما كتبه سابقاً معالي وزير الزراعة رداً على بعض الداعين إلى إيقاف إنتاج القمح في المملكة، حيث أن معاليه ألح إلى خلفيات كثيرة حول هذه القضية بما يدل على وعي تام من الدولة حول أهمية إنتاج هذه المادة الحيوية والإستراتيجية بعيداً عن حسابات السوق التي حاول البعض أن يتعامل بها حول هذا الموضوع الحساس.

وإنني بهذه المناسبة أدعو معاليه إلى النظر مرة أخرى في بعض المشاكل التي تطرأ باستمرار على المزارعين، خصوصاً ما يتعلق بقرارات مصلحة صوامع الغلال ومطاحن الدقيق، وكذلك قوائم

الانتظار الطويلة لديها والتي لا تخفى على معاليه حيث إن كثرة الانتظار في تسليم المحصول يتلفه ولا شك كما يحمل المزارع مزيداً من المصاريف.

كما أشكر المسؤولين الذين ساهموا في تحويل بعض المساعدات الخارجية إلى مساعدات عينية وعلى رأسها القمح وأدعو لشيء من التعاون في هذا الأمر والمزيد من التركيز في المساعدات الخارجية على القمح والتمر وغيره من المساعدات العينية التي تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين لما في ذلك من دعم لقطاع شعبي هام وهو قطاع المزارعين، إضافة إلى أن الدعم العيني سيكون مشاهداً وملموساً عند الشعوب المدعومة بخلاف الدعم المالي الذي قد لا ترى هذه الشعوب أثره، أو لا تعلم عنه، والله من وراء القصد.

